

السعودية: السلطات الأمنية تقوم بحملة على المطلبي ببيان رقم 23

القطيف، جمعتهم تهمة المشاركة في التجمعات والثورة الشغفية.

الحركات المطلبية والسلمية وصفها مسؤولون في وزارة الداخلية بالجماعات الغوغائية التي قادها عدد محدود من مثيري الشغب.

لم يصدق المجتمع القطيفي ادعاءات الداخلية واعتبر الاتهامات مفبركة وها بطة وقد تصدى الشيخ الشهيد نمر باقر النمر في خطبة الجمعة لبيان الداخلية باعتبار المطلوبين مظلومين والدعوة للتضامن معهم بشكل التصعيد الأمني لقوات الأمن تهديداً لحياة المطلوبين الذين لم يتمكنوا من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي بعدما تحول الاستدعاء الأمني إلى مطاردات ومحاولات اغتيال.

قام مجموعة من المطلوبين بتسلیم أنفسهم بعد سماعهم الخبر وهم موسى جعفر محمد المبیوق، حسين علي عبدالبرکی، وعلي محمد مهدي آل خلفان. وقد تم تعذیبهم قبل أن يتم إطلاق سراحهم.

قامت وزارة الداخلية بمتابعة المطلوبين وتشديد الرقابة عليهم فشلت حركتهم وظلت تراقبهم عبر التنصت على مكالماتهم ومتابعة تحركاتهم محاولة الوصول إلى مكان إقامتهم. وهذا ما أدى إلى القبض على المطلوب بشير جعفر حسن المطلق في جدة والمطلوب رضوان جعفر محمد آل رضوان في منزله.

أحياءً أم أمواتاً أرادت وزارة الداخلية القبض على المطلوبين وهو ما كشفه قيامها باستخدام الرصاص الحي في محاولات اغتيال واضحة. وهو ما حصل مع محمد صالح عبدالـ[ز]نادي، محمد كاظم جعفر الشاخوري، حسين حسن آل ربيع، وعبدالـ[ز]لمنان صالح آل سريح الذين طاردهم رجال الأمن وأطلقوا النار عليهم وعتقلوهم بعد إصايتها بجروح.

أما الناشط مرسي علي ابراهيم آل ربح فقد نجا من هجوم مفاجئ على منزله لكنه استشهد في هجوم آخر. داهم عناصر الأمن منزل المطلوب عباس علي محمد المزرع وقاموا بإحراقه وإطلاق الرصاص الكثيف. وقد تم اعتقاله مع ستة من إخوته، إلى جانب اعتقال النساء الموجودات في المنزل واقتیادهن لمركز الشرطة قبل أن يتم تسريحهن بطريقة مهينة.

تلقي أبناء المنطقة الشرقية رسالة مفادها ألا اعتراض مسموح على سياسة الدولة ولا الخروج في مظاهرات

شعبية وإن كانت سلمية بعدها أظهرت الحكومة السعودية خرقاً صريحاً لكل القوانين والمواثيق الدولية في تعاملها مع ملف المطلوبين بعد الإعلان عن أفراد قائمة الـ23 وعدم السماح لهم بالدفاع عن أنفسهم و ملاحقتهم وقتل عدد منهم .